



الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط



اجتماع اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه

مشروع محضر

للاجتماع المعقود في فيينا، النمسا
يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010

1. افتتاح الإجتماع من قبل رئيسة المجلس الوطني النمساوي السيدة بربارا برامر ورئيس اللجنة السيد شتيفان شينناخ

رحّبت رئيسة المجلس الوطني النمساوي، السيدة بربارا برامر Barbara PRAMMER، بالمشاركين في الإجتماع وأعربت عن تقديرها لعمل اللجنة.

ورحّب رئيس اللجنة السيد شتيفان شينناخ Stefan SCHENNACH بكافة أعضاء اللجنة، لا سيما الوفد السوري الذي كان قد شارك في اجتماع اللجنة للمرة الأولى في إنزبروك في حزيران/يونيو الماضي وحضر الآن بوفد كبير. كما رحّب الرئيس بالمندوبين اللبنانيين الذين يشاركون في الاجتماع للمرة الأولى. وكذلك رحّب الرئيس بالمندوب الإسرائيلي الجديد. وأعرب عن أسفه لعدم تمكن وزيرة الطاقة والمناجم والمياه والبيئة في المغرب، السيدة أمينة بن خضرة، من تقديم محاضرتها في هذا الاجتماع، وذلك بسبب ارتباطات سابقة. وأفاد الرئيس بأن السيد نيكوس كليانثوس Nicos CLEANTHOUS، وهو رئيس اللجنة للشؤون الأوروبية في قبرص، في صدد دراسة دعوة إسرائيل وفلسطين والأردن وأعضاء مكتب اللجنة لبدء مفاوضات بشأن وادي نهر الأردن، وذلك تماثياً والقرار الذي اتُخذ في عمان في عام 2009. وشكر أيضاً الوفد الجزائري على استضافته لإجتماع المكتب في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كما أعرب عن تقديره للجزائر على الجهود التي بذلتها لمعالجة مياه الصرف والنفايات.

وأعلم السيد شينناخ المشاركين بأن المكتب قد اعترف بأهمية عمل هذه اللجنة الخاصة التابعة للجمعية البرلمانية في الإتحاد من أجل المتوسط. وأخيراً، أبلغ الرئيس المندوبين بأن إسم الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة قد استبدل باسم "الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط"، وذلك بعد قرارات سابقة اتخذتها الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة.

2. اعتماد محضر إجتماع إنزبروك الذي عُقد في 28 حزيران/يونيو 2010.

اعتمد محضر إجتماع اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه الذي عُقد في إنزبروك، النمسا.

3. وسائل تمويل مشاريع في مجالات الطاقة والبيئة والمياه عبر الإتحاد من أجل المتوسط

قدّمت عروض حول هذا البند من جانب السيد رفيق حسيني، نائب أمين عام الإتحاد من أجل المتوسط، والسيد توماس دوبلا ديل مورال Thomas DUPLA DEL MORAL مدير المفوضية الأوروبية المسؤول عن الشرق الأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط، والسيد ألبريخت كاوب Albrecht KAUPP، رئيس فريق مشروع تكامل أسواق الطاقة في البحر الأبيض المتوسط المعروف باسم MED-EMIP.

وفي المناقشة التي تلت العروض، ذكر السيد رامبوني RAMPONI من إيطاليا الحضور بأن التلوث البيئي يخلف تكاليف مالية وبيولوجية ومناخية ضخمة على المدى البعيد. لذلك ناصر فكرة احتساب تكامل هذه التكاليف مع الاستثمارات من أجل حماية البيئة.

وأشارت السيدة بارفانوفا PARVANOVA من البرلمان الأوروبي إلى الدور الهام الذي تلعبه اللجنة وحثت الأعضاء على إبلاغ حكوماتهم بهذا الأمر. كما أوصت بالنظر في دور روسيا كمورد للطاقة في تقارير اللجنة المقبلة.

وأدرك السيد بن تومي من الجزائر المصالح المختلفة للبلدان المعنية وكذلك الهدف المشترك لاعتماد تقنيات الطاقة المتجددة. وتبني بجدية النظر في شواغل الحكومات والشعوب في الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

وتنبأ السيد كاوب KAUPP من مشروع MED-EMIP بتزايد الحاجة إلى الطاقة الشمسية لتشغيل محطات تحلية المياه ولكنه أضاف أن مسألة صادرات الطاقة ستبقى دائما ذات إشكالية. إضافة إلى ذلك، لا يجب إهمال الطلب المحلي في بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

وقالت السيدة زواريتس ZUARETZ من إسرائيل أن بلدها على استعداد لتقاسم المعارف مع جيرانه، إذ أن هذه المسائل عابرة للحدود ولا تتوقف عند حدود دولة ما كما لا يمكن حلها إلا بشكل مشترك مثل مسألة استخدام مياه نهر الأردن. وقالت أيضاً إنه يجب التعاطي مع البحر الأبيض المتوسط من باب الأولوية وأن هذا الموضوع يجب أن يقبله أيضاً السياسيون في إسرائيل.

وشدّد بعض المندوبين على الحاجة إلى حل النزاعات في الشرق الأوسط كي يتمّ تفادي تدمير أي بنية تحتية، بما في ذلك تلك الخاصة بالطاقة في حال قيام أي ضربة عسكرية في المستقبل.

4. تقديم مشاريع التقارير الأولى

- إنشاء حدائق وطنية تحت الماء للحفاظ على التنوع الإحيائي للأسماك
عرضه المقرران لويجي رامبوني (إيطاليا) ومنغي شريف (تونس)
- حماية البيئة البحرية
عرضه المقررون أنطونيا بارفانوفا (البرلمان الأوروبي) وحامد نرجيس (المغرب) وشتيفان شينناخ (النمسا)
- إدارة النفايات في المناطق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط
عرضه المقرران عاكف أكوس (تركيا) ونيفين ميمكا (كرواتيا)

بعد تقديم مشاريع التقارير الأولى، عرض الرئيس بإيجاز أمام المندوبين مجريات اجتماع المكتب الذي انعقد في الجزائر العاصمة بين 13 و15 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وقدم مقترحاته بشأن التقارير المستقبلية التي ستقدم بحلول آذار/مارس 2012 وهي التالية:

- خفض الحواجز التي تعيق نقل التكنولوجيا والدرايات والعلاقات الاقتصادية والسياسية والتغيرات المناخية ونظام التعليم الجامعي.
- التخطيط حالياً لوضع تقرير خاص، وتنظيم بعثة تقصي حقائق، بشأن حالة توزيع المياه في مصر وأثار ارتفاع مستوى البحر في دلتا النيل وحالة الطاقة في البلاد.
- "كفاءة الطاقة" مع قدراتها الهائلة، بما في ذلك توليد الوظائف.
- "الشمسي المائي" على أنهما الثنائي التكنولوجي: الطاقة الشمسية وتوليد الطاقة وتحلية مياه البحار والمياه الجوفية.
- حماية المناطق الساحلية (الصناعة والسياحة والتغيرات المناخية).
- قدرات الكتلة الإحيائية في التنمية الإقليمية والزراعة.

كما يجب إيلاء اهتمام خاص بإعادة توطين الشعوب بسبب التغيرات المناخية (مثلاً بسبب ارتفاع مستوى البحار وملوحة التربة) وبالطاقة المتجددة وبمتابعة بعثة تقصي الحقائق في وادي نهر الأردن.

وخلال المناقشة، ذكرت حركة النقل المتزايدة في البحر الأبيض المتوسط بالرغم من الأزمة المالية الحالية. قد يكون من الممكن إنشاء مناطق محمية موحدة في غضون السنين العشر إلى العشرين المقبلة إلا أنه على بلدان المنطقة أن يسعوا إلى توثيق التعاون في هذا المجال.

وحتّى السيد ديل بيكيا DEL PICCHIA من فرنسا إلى تطبيق المبدأ الإحترازي وإلى إنشاء "طرق سريعة بحرية" وكذلك "شرطة بحرية" لتنفيذ هذا المبدأ.

وشدّد بعض المندوبين على أنه من دون بيئة صحية سليمة ما من اقتصاد صحي سليم على الأجلين المتوسط والطويل.

وحتّى الرئيس جميع المقررين على العمل على تقاريرهم ولفت إلى ضرورة إذكاء الوعي لدى الشعوب منذ الطفولة وأن النفايات هي مشكلة ومواد أولية في آن واحد.

5. أية مسائل أخرى

كُرس اليوم الثاني لزيارة مجمع الطاقة الهوائية ومبنى مكتب تكنولوجيا عالية الكفاءة وكذلك شركة متخصصة في إنارة الأماكن العامة عبر استخدام التقنية الكهربائية الضوئية. اختتمت النهار بزيارة قصيرة إلى نظام مياه الصرف الصحي تحت الأرض في مدينة فيينا.

سينعقد الاجتماع المقبل في روما في آذار/مارس 2011.

